قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

الاعتراضات النحوية ودورها في بلورة الاختلاف المذهبي: اعتراضات العكبري على الفرّاء (في كتاب التبيان في إعراب القرآن)

Grammatical Objections and Their Role in Diagnosing the Difference of schools: Al- Akbari's Objections to Al – Farra (in the Book of Al-tabyan fi aerab Al- Qur'an)

لويزةمورد [1]، *، بلقاسم غزيل [2]
[1] جامعةغرداية- الجزائر.
[2] جامعةغرداية- الجزائر.

Key words:
Objections
grammar
syntax
grammar dispute
grammar schools.

Abstract

The study of the disagreement between al-Akbari and al-Farra is part of an old controversy among grammatical schools which was generated through the grammatical objection among the headmasters of these schools especially between the Kufa and Basra Schools. What oriented me to this topic is my desire to clarify these ambiguities which were expressed among the pages of Abufurah Al-Akbari book (Al-tabyan fi aerab Al- Qur'an) in which The Basra method was followed. This made the author stand against the Kufa School especially the headmaster, Al Fara. So what is the core of the disagreement between them and how is that evident in their opinions?

In order to address this problematic, I have first tackled the science of the Quran's syntax grammar (its inception, development and main classifications). Then, I have allocated a study in the book (the meaning of the Quranic scripture) of Al Fara and (Al-tabyan fi aerab Al- Qur'an) of Al Akbari, based on the descriptive analytical method to accompanied by comparison. I have found nineteen objections (syntactic and grammatical). And finally, I have concluded my study with results and suggestions.

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2020-01-19
المراجعة : 2020-07-08
القبول : 2020-08-22
الكلمات المفتاحية:
الاعتراضات
النحو
الصرف
الخلاف النحوي
المدارس النحوية.

ملخص

إن دراسة الخلاف بين العكبري والفرّاء جزء من قضية خلافية قديمة بين المدارس النحوية التي تولّدت من خلال الاعتراض النحوي بين رؤساء هذه المدارس، وخاصة بين المدرسة الكوفية والبصرية، والذي بعثني إلى هذا الموضوع هو رغبتي في توضيح الخلاف، الذي كان مبثوثا في طيّات كتاب أبي بقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن) ،الذي انتهج المنهج البصري في أغلب آرائه وهذا ما جعله يتصدى للمدرسة الكوفية وبالأخص رئيسها الفرّاء. فما هو جوهر الخلاف بينهما وماهي تجلياته في آراء كل منهما ؟

للإجابة على هاته الإشكالية، تطرّقت في بحثي هذا إلى علم الإعراب القرآن الكريم أولا (نشأته وتطوره وأهم تصانيفه) ثم خصّصت الدراسة في كتابي (معاني القرآن) للفرّاء و(التبيان في اعراب القرآن) للعكبري مدونتي البحث، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي مشفوعا بالمقارنة كأداة إجرائية وقد أحصيت تسعة عشر اعتراضا نحويا وصرفيا، ليكون تتمة بحثي نتائج واقتراحات.

* Corresponding author at: university of ghardaia, algerie of institution - ALGERIA
Email : moured047@gmail.Com

1. مقدمة

إن القرآن الكريم كان وما يزال المنهل المختار من قبل اللغويين والنحاة، إذ هبت طائفة منهم إلى دراسة تراكيبه، وفهم منهجه، متجهة في ذلك اتجاها نحويا، فالنحو علم ضروري لفهم النص القرآني، وتوجيه قراءاته، وليس عمليات عقلية جافة كما يتبادر في ذهن الكثيرين من دعاة تيسير النحو، بل هو أساس تحليل النص القرآني لبيان إعجازه وفصاحته، فعلاقة النحويين بالمفسرين علاقة وطيدة، لأن المفسرين كان استخدامهم النحو لهذه الغاية.

ولقد كان للنحاة شرف السبق في خدمة القرآن توضيحا وإعرابا وتفسيرا ويشيد بهذا أحمد خليل صاحب كتاب (نظرية النحو القرآني) في قوله : "إذا كان التفسير القرآني سار أول أمره عن طريق الرواية واتبع منهجا تحرجيا من المفسرين، فإن النحاة كانوا من أوائل الدارسين الذين التفتوا إلى الاعتماد على اللغة في التفسير، ما دام القرآن نزل بهذه اللغة"[1].

و بذلك كان حرص كل من اللغويين والنحاة على المعنى للذكر الحكيم إلى جانب حرص على جانب الصناعة، أي تصوير المعنى تصويرا يستوفي شروط الصحة اللغوية والنحوية.

والحديث عن الصحة اللغوية والنحوية، يتطلّب منّا ذكر نماذج اهتمت بهما ،ألا وهي كتب معاني القرآن الكريم وكتب إعرابه، مثل : التبيان في اعراب القرآن للعكبري ومعاني القرآن للفرّاء وسنركز الحديث على أهم الاعتراضات النحوية التي ساقها العكبري في كتابه على الفرّاء منطلقين من إشكالية نوجزها فيما يلي : ماهي مظاهر اعتراضات العكبري على الفرّاء وما هو جوهر الخلاف بينهما وماهي تجلياته في آراء كل منهما؟.

للإجابة عما سبق من البديهي للباحث في هذا المجال أن يبدأ موضوعه بالحديث عن علم النحو، لأنه الأرضية التي انبثقت منها فكرة تصنيف هاته الكتب، عن نشأته وتطوره وقبل ذلك عن تعريفه تعريفا موجزا.

2. علم النحو :التعريف والنشأة

يعد النحو من أهم العلوم العربية، يسعى للحفاظ عليها ومن ثمة صيانة قدسية القرآن الكريم من خلالها، وقد مر بمراحل ليصبح علما قائما بذاته.

النحو كما عرفه ابن جني هو : "هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتصغير والتكبير والإضافة، والنسب والتركيب، وغيره ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها، من الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها "[2].

أما عن الأشموني فقد عرفه بما يلي : "هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة واستقراء كلام العرب الموصلة في معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها، المرادفة عما يرادف قولنا علم العربية، وهو مصدر أريد به اسم المفعول، أي المنحو، الخلق بمعنى المخلوق "[3].

تكاد تجمع أغلب الروايات على أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع علم النحو، وذلك بإشارة من الإمام علي -رضي الله عنه- يقول أبو الأسود الدؤلي : "دخلت على أمير المؤمنين علي- عليه السلام- فرأيته مطرقا مفكرا، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال : سمعت ببلدكم لحنا، فأردت أن أضع كتابا في أصول العربية، ثم أتيته بعد أيام، فألقى إلي صحيفة فيها : بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كله : اسم وفعل وحرف[4]. "

ويؤكد ذلك السيوطي في كتابه بقوله : "اشتهر أن أول من وضع النحو: علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- لأبي الأسود[5]. "

كما يقسّم السيوطي مسيرة هذا العلم في تطوره إلى أربعة أطوار :

أ)- الطور الأول (مرحلة التأسيس) : وهاته المرحلة تمتد من عصر أبي الأسود الدؤلي إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي .

ب)- الطور الثاني (مرحلة النشوء والتطور) : وتمتد هاته المرحلة من عصر الخليل إلى عصر المازني و ابن السكيت أي العصر البصري الكوفي.

ج)- الطور الثالث : وهاته المرحلة تمتد من عصر المازني وابن السكيت إلى عصر المبرّد وثعلب.

د)- الطور الرابع : وفي هاته المرحلة امتزج المذهبان (البصري والكوفي)-وإن كانت البداية كوفية- لكن سرعان ما رجعت النهاية بصرية[6].

3.علم إعراب القرآن

هو إعراب للقرآن الكريم من خلال توجيه الآيات القرآنية، وذلك بالبحث عن التوجيه النحوي الموافق للقراءات القرآنية، وبمعنى آخر هو تخريج الآيات القرآنية على أحد الوجوه الموافقة للقواعد النحوية.

3. 1. **نشأته وتطوره**: مرّ علم إعراب القرآن بأربعة مراحل كذلك و هي :

أ)- **المرحلة الأولى (مرحلة نقط الإعراب)** : وكان رائدها أبا الأسود الدؤلي ،الذي عمد إلى إضافة نقط بمداد مختلف لإظهار حركات الإعراب، فالفتحة نقطة فوق الحرف، أما الضمّة فهي نقطة بجانبه، في حين الكسرة توضع أسفله أما التنوين فكان بنقطتين بين يدي الحرف.

ب)- **المرحلة الثانية (المرحلة المصاحبة لنشأة النحو)** : كان هدف هذه المرحلة الحفاظ على قدسية القرآن، وعلى السليقة اللغوية، وخلوصها من اللحن، وتمتد من نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني، فالنص القرآني هو منبع القواعد النحوية،

فمعظم النحويين كانوا قرّاء للقرآن الكريم.

ج- **المرحلة الثالثة (مرحلة التأليف في معاني القرآن)** : تمت دراسة النصوص القرآن دراسة لغوية شاملة(نحوا وصرفا ودلالة).

د- **المرحلة الرابعة (مرحلة الاستقلال بالتأليف في إعراب القرآن الكريم)** : ويعد أبو جعفر النحاس أول المؤلفين في هذه المرحلة من خلال كتابه (إعراب القرآن).

3. 2. أهم كتب إعراب القرآن ومناهج التأليف فيها

لمّا كان القرآن الكريم الغذاء الروحي، والمنبع العقدي، ورمز الهوية وفخر المسلمين برع المسلمون (مفسرون ولغويون ونحاة) في التأليف فيه، تحت موضوعات مختلفة فمنهم من اكتفى بتفسيره، ومنهم من اتخذ المعنى أرضية للتأليف في موضوعاته (معاني القرآن) ،كما أن هنالك من خاض التجربة في إعرابه، إما مفصّلا أو مجملا.

أ- **كتب (معاني القرآن) وكتب (إعراب القرآن)** : لقد ذكرنا آنفا، أن كتب (معاني القرآن)، هي مؤلفات التفسير اللغوي لألفاظ القرآن الكريم، والأساليب العربية الواردة فيه، متناولة التصاريف الصعبة والأساليب الغامضة، والألفاظ الغريبة، كما تتناول توجيه القراءات القرآنية، وكذا ما يتعلق بالأمور اللغوية.

وأهم كتب معاني القرآن : (كتاب معاني القرآن) للأخفش، ثم كتاب (معاني القرآن) للفرّاء،ثم (معاني القرآن) للزجاجي.

أما فيما يخص كتب (إعراب القرآن الكريم) فيمكننا تقسيمها قسمين:

أ- **مؤلفات أعربت سور القرآن كاملة** : وفيها مؤلفات قديمة مثل إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (358هـ) و(المشكل في إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (438هـ) و(التبيان في إعراب القرآن) لأبي البقاء العكبري (616هـ) و(الدر المصون في علوم الكتاب المكنون) للسمّين الحلبي (352هـ)،كما ألف فيه حديثا محي الدين درويش كتابه (إعراب القرآن وبيانه).

والمؤلفات السابقة في معظمها تناولت سور القرآن الكريم كاملة، على ترتيبها أو حسب مواضيعها، في حين اقتصرت بعض المؤلفات على بعض من السور القرآنية مثل : (إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم) لابن خالويه (380هـ) و(إعراب الفاتحة) لعبد اللطيف البغدادي (629هـ)، و(الكلام في قوله تعالى : "إن هذان لساحران" ابن تيمية (728هـ) قديما، أما حديثا (إعراب سورة آل عمران) لعلي حيدر.

ب- **تفاسير اهتمت بإعراب القرآن الكريم** : ويعد كتاب أبي حيان الأندلسي (745هـ) (تفسير البحر المحيط) أهمها.

ج- **كتاب (معاني القرآن) للفرّاء وكتاب (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري**

آثرت أن أدرس نموذجين من هذين النوعين من الكتب، فانتقيت من كتب المعاني كتاب (معاني القرآن) للفرّاء، ومن كتب الإعراب كتاب (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري من أجل دراستهما دراسة تفصيلية، بداية من وصفهما، ثم منهج التأليف فيهما وفي الأخير أتطرق لاعتراضات العكبري على الفرّاء من خلال كتابه المدروس.

3. 3. دراسة وصفية للكتابين

دراسة وصفية لكتاب (معاني القرآن) للفرّاء (288هـ) : كتاب (معاني القرآن)،كتاب مكمل للدراسة اللغوية لكتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ)،فإن كان (مجاز القرآن) تناول الغريب والمجاز،فإن كتاب (معاني القرآن) تناول التراكيب والإعراب، فكلتا الدراستين متكاملتان متعلقة بالأسلوب

يتعرض الفرّاء في كتابه للقراءات القرآنية : مبينا وجوهها الإعرابية، مع توضيح وجهة نظرة القارئ المفسر وطريقة قراءاته، مرجحا القواعد أو الرأي الأصوب لديه، كما أنه في التفسير للغريب يقتدي في هذا بأبي عبيدة من قبل، وعند شرحه للآية القرآنية يشرحها بآية أخرى ثم الحديث ثم بالشاهد الشعري أو المثل أو الكلام الفصيح.

فقد عرض الفرّاء في كتابه هذا لكتابة الآية القرآنية، ثم إلى تحليلها لغويا ونحويا، معتمدا في ذلك على لغات العرب في توجيه المعنى، وقد يلجأ إلى التوسع في دائرة التأويل الذي يعتبر أهم أداة عنده في توجيه الإعراب، مع الاعتداد بالقياس والإكثار منه.

ويمثل هذا الكتاب : "مرحلة القمة عند الفرّاء، إذ ألفه وهو يناهز الستين، وما تبعد تأليفه بثلاث سنين، فظهر فيه كلما استقر عليه من أخريات حياته من عقائد ومذاهب، ومرحلة كهذه جديرة بأن تكون مرحلة الاستقرار الفكري والعاطفي عند الفرّاء"[7].

دراسة وصفية لكتاب (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري

لم يكن أبو البقاء العكبري الوحيد، الذي ألّف في إعراب القرآن، ولا السبّاق إليه وإنما كان مسبوقا، وهو يعي ذلك، ويعترف به في مقدمة كتابه بقوله : "والكتب المؤلفة في هذا العلم كثيرة جدا، مختلفة ترتيبا وحدا، فمنها المختصر حجما وعلما، وفيها المطوّل بكثرة إعراب الظاهر، وخلط الإعراب بالمعاني، وقلّما تجد فيها مختصر الحجم كثير العلم، فما وجدتها على ما وصفت، أحببت أن أملي كتابا، يصغر حجمه ويكثر علمه، اقتصرت فيه على ذكر وجوه القراءات"[8].

يبيّن العكبري في مؤلفه هذا الأوجه الإعرابية المحتملة للآيات القرآنية، مؤكدا على المسائل الخلافية، خاصة بين المدرستين في هاته الآيات، مرجحا في بعض الأحيان بعضها، مؤيدا ذلك بالحجة المناسبة للمعنى، فهو لا يتطرق إلى المعنى إلا نادرا في كتابه، إلا إذا كان ضروري التوجيه للإعراب.

وقد ورد هذا الكتاب بعدة تسميات أهمها : إعراب القرآن – البيان –التبيان –وإملاء ما منّ به الرحمان في وجوه القراءات وإعراب القرآن.

عند تصفحنا لهذا الكتاب، نلاحظ بأن العكبري قد اختلف مع الكوفيين والفرّاء في أكثر من خمسين موضعا، كما اختلف مع سيبويه والنحّاس والزجّاج وابن مكي والبصريين في موضع واحد، من خلال اعتراضاته، نستنتج بأن منهجه النحوي كان بصريا لذلك كان يترصّد آراء الكوفيين ليفندها ويردّها وينتقدها ولتأييد ما هو صحيح، وفي بحثنا هذا ارتأينا أن نورد أهم اعتراضات العكبري على الفرّاء الذي يمثل المدرسة الكوفية وذلك في تسع عشرة مسألة.

4. اعتراضات العكبري على الفرّاء في كتاب التبيان

بعد حديثنا عن الإمامين (أبي بقاء العكبري والفرّاء) ومؤلفيهما (التبيان في اعراب القرآن)، و(معاني القرآن)، ارتأينا أن نبحث عن نقاط الاختلاف بينهما (الاعتراض) مع ذكر أسبابها، ثم المضي إلى المسائل الصرفية والنحوية التي اعترض فيها العكبري على الفرّاء .

1.4. الاعتراض النحوي والصرفي و أسبابهما

الاعتراض لغة : عرّفه الأزهري في (تهذيب اللغة) بأنه : "ويقال اعترض الشيء، إذا وقع فيه وتنقّصه في عرضه وحسبه. و يقال : اعترض له بسهم ،إذا أقبل به قبله فأصابه، واعترض الفرس رسنه إذا لم يستقم لقائده[9]".

عرّفه ابن فارس ولم يبتعد في تعريفه عن سابقه، في معجمه (مقاييس اللغة) بقوله : "اعترض في الأمر فلان، إذا أدخل نفسه فيه، وعارضت فلانا في الطريق وعارضته بالكتاب، واعترض فلان عرض فلان، يقع فيه، أي يفعل فعلا يأخذ عرض عرضه، واعترض الفرس، إذا لم يستقم لقائده"[10].

ويوافق الفيروزبادي سابقيه في تعريف الاعتراض بأنه : "الاعتراض المنع والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناء أو غيره، منع السابلة من سلوكه، واعترض صار وقت العرض راكبا، وصار كالخشبة المعترضة في النهر [11] ".

أما اصطلاحا : فهو أسلوب علمي، قوامه الأدلة والبراهين، بغية توضيح المعنى والحقيقة.

ورد الاعتراض بتعبيرات مختلفة مثل : لغة-القليل- النادر- الضعيف الغلط-الخطأ-اللحن-الشاذ والضروري-القبيح – المكروه.

نشأ الاعتراض من مخالفة اللاحق للسابق في الرأي أو النقل أو الاستدلال أو النسبة.....الخ.

وهو بذلك اختلاف في أصول النحوالعربي من سماع أو قياس، فالسماع يرتبط بالإتباع، في حين يرتبط القياس بالابتكار (النزعة العقلية الفلسفية) وهذا الاختلاف نتج من عدة أسباب نذكر منها:

-أ-اتساع الرقعة المكانية للعرب وكذا العامل الزمني.

-ب-اختلاف النحّاة في الاستشهاد بالقراءات القرآنية. و خاصة الشاذة منها.

-ج-اختلافهم في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في الوقت الذي لم يعتمده بعضهم كونه روي بالمعنى حسبهم، أقبل الفريق الآخر بالاستشهاد به ومن أمثلتهم ابن مالك.

أركان الاعتراض أربعة : المعترض والمعترض عليه وثالثا المسألة (مادة الخلاف). ورابعا : الأسلوب الذي ورد فيه الاعتراض.

2.4.اعتراضات العكبري على الفرّاء في كتاب التبيان

المسألة الأولى : الاختلاف في أصل كلمة (هودا)

اختلف العكبري مع الفرّاء في أصل كلمة (هودا) في الآية الكريمة : ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[12]، فالعكبري يرى أن أصلها (هائد) مثل: عائذ وعوذ، إذا تاب، في حين يرى الفرّاء أن أصلها (يهود) وخففت الياء[13].

لقد استند الفراء في رأيه على قراءة أُبَيّ وعبد الله حيث قرأها كلاهما "إلا من كان يهوديا أو نصرانيا[14]"، أما أبو البقاء العكبري فقد كان رأيه مستمدا من رأي البصريين وهو رأي الأخفش[15] والأنباري[16]، وأرى بأن العكبري كان محقا في تضعيفه للفراء لأنه (أي الفرّاء) ادّعى الحذف دون علة أو دليل.

المسألة الثانية : الاختلاف في إعراب (نفسه)

اختلف العكبري مع الفرّاء في إعراب (نفسه) في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ[17] ، وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

فالفرّاء عدّها تمييزا، وردّ العكبري ذلك بقوله، بأنه معرفة و(نفسه) مفعول (سفه) بمعناه جهل، مقدرا الكلام، إلا من جهل نفسه، أو مصيره.

إن الفراء يحتج في قوله بكلام العرب لأنها توقع (لسفه) على(نفسه) وهي معرفة كما يحتج بالآيات القرآنية التي تؤكد رأيه منها قوله تعالى: ﴿وَآتُوا النِّسَاءَ [18] صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾، فالفعل للذرع لأنك تقول ضاق ذرعِي به، فالضيق مستَند إليك وجاء الذرع مفسرا لأن الضيق فيه كما تقول: أوسعك دارا، فالمعرفة هنا في تأويل النكرة، ويصيبه النصب في موضع النصب للنكرة ولا يجاوزه [19] .يقول الزمخشري : "وقيل : انتصاب النفس عن التمييز، نحو : غبن رأيه، وألم رأسه" [20] . ويورد أبو حيان رأيه البصريين والكوفيين في انتصاب (نفسه) قائلا : "وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين وهو الفرّاء، فلا يجيزه البصريون، لأنه معرفة وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة"[21].

فبذلك نجد أن كل الرأيين جائز لأن الفراء لهم ستند من السماع (كلام العرب والقرآن) فاعتراض العكبري عليه فيه نوع من المبالغة.

المسألة الثالثة : الاختلاف في (ما تبعوا)

كما اختلف معه في (ما تبعوا)، في قوله تعالى :

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ﴾[22] عَدّ الفَرّاء (إن) بمعنى (لو) محتجا بمجيء (ما) في الجواب، واستبعد العكبري هذا التأويل قائلا بأن (إن) تأتي للمستقبل، و(لو) للماضي وتقدير الكلام حسبه (ما تبعوا)، (لا يتبعوا)، فعل ما ض في معنى المستقبل، ودخلت (ما) حملا على لفظ الماضي، وحذفت الفاء في الجواب، لأن فعل الشرط ماض[23].

إن رأي الفراء مستند إلى التشابه الواقع بين أسلوب القسم وأسلوب الشرط ولكن هذا الرأي مردود عليه كون (لو) حرف امتناع لامتناع في حين (إن) يجاب بها الشيء لوجود غيره فأنت تقول : (إن تكرمني أكرمك) فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل إحداهما محل الأخرى، وبذلك نجد العكبري كان محقا في اعتراضه هذا، وهذ لم يكن موقفه وحده فهو موقف سيبويه والبصريين قبله.

المسألة الرابعة : الاختلاف في (قتال فيه)

عارض العكبري الفرّاء، كذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾[24]، ف (قتال فيه) بالنسبة للفرّاء جملة مخفوضة بـ(عن) مضمرة، وردّ العكبري هذا التأويل، كون الجر لا يعمل بعد حذفه في الاخبار، وعدّها بدلا من (الشهر) بدلا لاشتمال، لأن القتال يقع في الشهر[25].

نسب إلى الفراء منع إبدال المعرفة من النكرة وأنه يجب أن يتحد البدل مع المبدل منه (قتال) خفضه الفراء على نية (عن) مضمرة وليس الفراء متفردا بهذا الرأي، إذ نجد الأخفش والزمخشري[26] كذلك على هذا الرأي، أما أبو البقاء فرأيه مستمد من الكرماني المعروف بتاج القراء[27] .

المسألة الخامسة : الاختلاف في أصل كلمة (استكانوا)

لم يقتصر خلاف العكبري مع الفرّاء على الجوانب النحوية، وإنما تعدّاه كذلك للجوانب الصرفية، فنجده يعترض عليه في قوله :

(استكانوا)، الواردة في قوله تعالى : ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾[28].

فالفرّاء قال أن أصلها (استكنوا) وأشبعت الفتحة ألفا فصار (استكانوا)، ورد عليه العكبري، هذا بأن الألف أصلية، لأنها ثابتة في تصاريف الكلمة جميعا استكان-يستكين-استكانة-فهو مستكين-ومستكان له، والإشباع ليس هكذا[29].

نجد كلا من ابن المنظور والفيروزآبادي يرى أن أصلها (مسكنة) وأشبعت حركة العين فأصبحت ألفا، وبهذا نجدهما يؤيدان رأي الفراء أما الأزهري فيرى بأن أصلها من (الكين) الذي هو لحم باطن الفرج وأتت على وزن مستفعل، أما أبو البقاء فنجد موقفه هذا لم يكن آحادا وإنما أيده فيه كل من أبي حيان والسّمين الحلبي ونرى أن رأي أبي البقاء هو الرأي الأصوب كون الألف باقية في جميع تصاريف الكلمة فهي بذلك أصلية وليست زائدة[30].

المسألة السادسة : الاختلاف في تحديد (الكاف)

اعترض العكبري على الفرّاء في (كافِ) (رأيتكم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[31].

فالكاف اسم مضمر منصوب في معنى المرفوع عند الفرّاء، وردّ العكبري هذا بقوله أن الكاف حرف خطاب وليست اسما، ولو كانت اسما لجازت أن تكون مجرورة وهذا باطل عنه، وكذلك أن تكون مرفوعة باطل أيضا لسببين هما : الأول : أن الكاف ليست من ضمائر الرفع، أما الثاني : فلا رافع لها، فهي ليست فاعلا لأن الفاعل هو التاء، ولا يمكن أن يكون للفعل الواحد فاعلان.

أما أن تكون منصوبة فقد أبطل ذلك لثلاثة أمور هي:

أ)- الفعل (أرأيت) يتعدى لمفعولين، ولو كانت الكاف مفعولا لكانت ثالثا وهذا غير جائز.

ب)- لو كانت مفعول الكان هو لفاعل في المعنى، وهذا غير مستقيم في المعنى، إذا الغرض ليس : أرأيت نفسك، بل أرأيت غيرك، لأننا نقول : أرأيت زيدا.

ج)- لو كان الكاف منصوبا على المفعولية، لظهرت عليه علامات التثنية والجمع والتأنيث (أرأيتماكما-أرأيتموكم-أرأيتكن)

ومنه فإن الكاف حرف خطاب لا غير.

المسألة السابعة : الاختلاف في تحديد طبيعة (إن)

اختلف العكبري مع الفراء في (إن) المخففة من الثقيلة في الآية القرآنية ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾[32]

فالعكبري اعتبر (أن) مصدرية مخففة من الثقيلة على تقدير (أن سبقوا) في حين الفرّاء قال إنها مصدرية موصولة، وهذا خاطئ لأنه شاذ في القياس وضعيف في الاستعمال[33].

المسألة الثامنة : الاختلاف في إعراب (كهيعص)

عدّ الفرّاء الجملة (ذكر رحمة ربك) خبرية للحروف المقطعة، واستبعد ذلك العكبري لأن المبتدأ هو الخبر والعكس صحيح، فالمعنى واحد فيهما، وهذا ما لا يوجد في الحروف المقطعة (في

ذكر رحمة ربك) واحتج لرفع هاته الحروف بما يلي:

أ- **الوجه الأول** : أن تكون خبر لمتبدأ محذوف وتقدير الكلام (كهيعص هذا ذكر رحمة).

ب- **الوجه الثاني** : أن الجملة مبتدأ، والخبر محذوف وتقدير الكلام كهيعص ذكر رحمه ربك فيما يتلى عليك ذكر[34].

فالفراء يعد (ذكر رحمة ربك) خبرا وإن كان العكبري عند إيراده للأوجه الثلاثة فيرفعها (كهيعص) ضعف الرأي الثالث بسبب أن المبتدأ والخبر سواء، فالخبر هو مبتدأ في المعنى وهذا ما يفتقده في الحروف المقطعة فهي لا تحوي ذكر الرحمة ولا تدل على معناها[35].

المسألة التاسعة : الاختلاف في إعراب (أيّ)

ردّ العكبري إعراب (أيّ) للفراء في الآية القرآنية : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[36].

وذلك في تقدير الضمة (أيّ) موردا قولين، أحدهما بأنها ضمة بناء أما الثاني على أنها ضمة إعراب، ويعتبر أي الفرّاء أحد الآراء الخمسة أي قرأها بأنها إعراب[37]، و(ننزع) علّقت عن العمل حسب الفراء، لأن الكلام شرط والشرط لا يعمل في ما قبله، بتقدير الكلام شرعيتهم تشيعوا أو لم يشيعوا أو (أن تشيعوا) وهذا الرأي الذي استبعده العكبري آخذا بالآراء الأربعة المتبقية المتمثلة فيما يلي:

الرأي الأول : يرى أن (أيّ) مبتدأ و(أشد) خبره، والتقدير(لننزعن منك الفريق الذي يقال أنهم تشيعوا)، فهي استفهام وهذا هو رأي الخليل.

الرأي الثاني : (أيّ) مبتدأ وخبر واستفهام، وموضوع الجملة نصب (ننزعنّ)، فهو فعل معلق عن العمل ومعناه التمييز كقولك، علمت أنهم في الدار، وهذا هو رأي يونس.

الرأي الثالث : أنها جملة مستأنفة، و(أيّ) استفهام و(من) زائدة، وتقدير الجملة (لننزعنّ كل شيعة)، وهذا رأي كل من الأخفش والكسائي.

الرأي الرابع : (أيّهم) مرفوعة بـ (شيعة) لأنها هنا (تشيّع)، والتقدير : لننزعن من كل فريق يشيّع أيّهم ، وهذا هو رأي المبرّد.

المسألة العاشرة : الاختلاف في إعراب (زهرة)

عارض العكبري الفراء كذلك في إعراب (زهرة) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ﴾[38].

فذكر الفراء بأن (زهرة) تمييز لـ (ما) أو للهاء في (به) ولكن العكبري نصب زهرة على ستة أوجه وهي:

الأول : أن يكون منصوبا بفعل محذوف دل عليه (متعنا)

الثاني : بدلا من موضع (به)

الثالث : أن يكون بدلا من (أزواج)، والتقدير : ذوي زهرة فحذف المضاف.

الرابع : أن يكون منصوبا على الذّم، أي أذمّ أو أعني.

الخامس : أن يكون بدلا من (ما) ولم يجد هذا الرأي إجماعا ففيه خلاف كثير من النّحاة.

السادس : أن يكون حالا من الهاء، أو من (ما) وحذف التنوين للالتقاء الساكنين وهو (الحياة) على البدل من (ما)، وهذا هو رأي مكي، والعكبري قبله بعد تردد.

المسألة الحادية عشرة : الاختلاف في إعراب (يدعو)

كما اختلفا في الجملة (يدعو لمن ضره)، في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِ لَبِئْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ الْعَشِيرُ﴾[39]، فقد ذهب، النحاة في موضع هذه الجملة موضعين :

الأول : أن يكون (يدعو) غير عامل فيما بعده لفظا ولا تقديرا

الثاني: أن (يدعو) متصل بما بعده، وهذا على ثلاثة أوجه :

أ)- الوجه الأول : للفرّاء على تقدير (يدعو من لضره)، وقدّم اللاّم عن موضعها العكبري (من) صلة الذي لا يتقدم عليها.

ب)- الوجه الثاني : (يدعو) تشبه أفعال القلوب، وتقدير الكلام من ضره أقرب من نفعه.

ج)- الوجه الثالث : (يدعو) بمعنى (يقول) و(من) مبتدأ،و(ضره) مبتدأ ثان و(أقرب) خبره[40].

المسألة الثانية عشرة : الاختلاف في قراءة (سيناء)

قرأ الفراء (سيناء) بفتح السين، في الآية الكريمة: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَاءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ [41]

وقال عن ذلك العكبري بأنه شاذ صيغة (فعلال) في الاستعمال في كلام العرب، وقالب أن تقرأ بكسر السين، والهمزة أصلية، وليست للتأنيث كما ادّعى الفراء[42].

جاء في الصحاح : [سيناء بالفتح والكسر] والفتح أجود في النحو، لأنه بني على فعلاء، وقال أن الكسر رديء في النحو، لأنه ليس من أبنية العرب، فعلاء ممدود مكسور أولى غير مصروف إلا أن تجعله أعجميا[43]. كما أن السيوطي يتطرق إلى (سيناء) في مزهره قائلا "لم تأت صفة على فعلاء إلا طور سيناء، والطور : الجبل، و السيناء الحسن[44]. وبذلك نجد أن اعتراض العكبري هذا ليس صائبا فقول الفراء ليس شاذا مادام قال به غيره.

المسألة الثالثة عشرة : الاختلاف في الأصل التركيبي (ويكأن)

واعترض العكبري كذلك على الفراء في (ويكأن) في الآية: ﴿وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [45]

فالفراء قال بأن (الكاف)

موصولة بـ (وي) على تقدير الكلام : (ويك أعلم أن الله يبسط)، وخطّأه العكبري في هذا متحججا بسببين هما [46] :

الأول : أن معنى الخطاب هنا بعيد

الثاني : تقدير (وي) أعلم، لا نظير له، وليس مستساغا، وهو رأي البصريين، في انفصال (الكاف) عن (وي) واتصالها بـ (أن)، بمعنى (وي) للتعجب، على تقدير الكلام : ويكأن الأمر كذا، لذلك فتحت الهمزة في (أن).

ذهب الخليل وتلميذه سيبويه وتبعهما أبو علي الفارسي في كون (وي) بمعنى (أعجب)، في حين كان رأي الأخفش بأنها موصولة بالكاف على تقدير (ويك أنه لا يفلح الكافرون)، و(ويك)عنده بمعنى أعجب [47]

ومما سبق يتبيّن لنا أن كلا من العكبري والفرّاء قد اتبع نحويا في التأسيس لرأيه.

المسألة الرابعة عشرة : الاختلاف في موضع (وحبّ حصيد)

اعتبر الفراء (حب الحصيد) في الآية الكريمة ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾، في موضع صفة للأولَ على تقدير الكلام : أي و الحب الحصيد، ورأى العكبري بأنه تأوي لبعيد كون الشيء لا يضاف لنفسه، وقدّر الكلام بما يلي: (وحب الحصيد) أي : وحب النبت المحصود، وحذف الموصوف.

نجد اعتراض العكبري غير مقبول، وما يفنده وجود عديد من الآيات القرآنية فيها إضافة الشيء إلى نفسه من مثلها قوله تعالى : إن ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾.

و كذلك في قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ فالحبل هو الوريد.

فالفرّاء يجوّز إضافة الشيء إلى نفسه إذا كان اللفظان مختلفان وهذا هو مذهب الكوفيين الذي يؤيده كلام الله عزّ وجل وكلام العرب.

المسألة الخامسة عشرة : الاختلاف في موضع (يغفر لكم)

إختلف العكبري مع الفرّاء في (يغفر لكم) للآية القرآنية ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ [48] وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

قدرها الفراء جواب استفهام على اللفظ ورد عليه العكبري بأن دلالة (أياهم) لا توجب المغفرة لهم، وفيه وجهان:

الأول : تقدير الكلام –أن تؤمنوا يغفر لكم)، وبذلك تكون جواب شرط محذوفا دل عليه الكلام.

الثاني : تقدير الكلام : هل تقبلون أن يغفر لكم، فهيجوا بل ما دل عليه الاستفهام[49].

المسألة السادسة عشرة : الاختلاف في الأصل التركيبي (هلم)

اختلف العكبري مع الفراء في أصل (هلم) فالعكبري يقول : "واختلفوا في أصلها وقال البصريون : أصلها (هَالُمْ) أي (أقصد) وقال الفرّاء أصلها (هَلْ أُمْ) فألقيت حركة الهمزة على اللام، وحذفت وهذا بعيد لأن لفظه أمر و (هل) إن كانت استفهاما فلا معنى لدخوله على الأمر، وإن كانت بمعنى قد فلا تدخل على الأمر، وإن كانت هل" اسما للزجر فتلك مبنية على الفتح، ثم لا معنى لها هاهنا."

يورد السيوطي رأيا آخرا للبصريين في (هلمّ) بأنها مركبة من (ها) التي تفيد التنبيه و(لُمْ) فعل أمر بمعنى اجمع، ويورد شوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) أن الخليل عدّها (هلمّ) مركبة من (ها) التنبيهية وفعل (لمّ) ولكثرة الاستعمال حذفت الألف من الهاء فأصبحت (هالمّ) (هلمّ) كلمة واحدة، ذكر الخليل في كتابه (العين) : "أن أصلها (هل أؤم) أي هل أقصد، ثم كثر استعمالهم إياها، حتى صار المقصود بقولها، أما ابن مالك في شرح الكافية الشافية يرى أن الرأي الأصوب رأي البصريين كونه منطقوا بها في مثل "هلمّ شهداء كم" أي أحضروهم[50]، وكان رأي أبي علي الفارسي بأن هذا الرأي فاسد، لأن (هل) التي قال الفرّاء داخلة في التركيب، إما أن تكون بمعنى (قد) وهذا يدخل في الخبر من مثل قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [51] بمعنى : قد أتى، وإما أن تكون للاستفهام وليس لواحد من الحرفين متعلّق (بهلمّ) [52].

المسألة السابعة عشرة : الاختلاف في الأصل التركيبي (اللهمّ)

الاختلاف في أصل (اللهمّ) : قال الله تعالى :﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فالعكبري قال : "بأن أصلها (قل يا اللهمّ)،فالميم المشددة عوض من الياء،وقد قال الفراء: الأصل يا لله آمنا بخير وهو ضعيف"، نجد العكبري يستند في رأيه على شيخيه الخليل وسيبويه، فالخليل يرى بأن أصل (اللهمّ) ألزمتها الميم المشددة عوضا عن (يا) التي كان ينبغي أن تتقدمها، لذلك لا تجتمعان، في حين يعدها الفراء اختزالا لكلمة : يا الله أمنا بخير، ويحتج الفرّاء بقول الشاعر :

و ما عليك أن تقولي كلّما.....صلّيت أو سبّحت يا (اللهمّ) ما

اردد علينا شيخنا مسلّما [53]

كما نجد النحاس ينتصر لرأي العكبري في كتابه (إعراب القرآن) في قوله :"هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ،حتى قال بعضهم : هذا إلحاد في اسم الله عزّ وجل ّوالقول في هذا ما قاله الخليل"، فالأصل يا الله، ثم جاؤوا بحرفين عوضا من حرفين وهما (الميمان) عوضا من (يا) والدليل في هذا أنه ليس من أحد من الفصحاء يقول : (يا اللهمّ) لأنهم لا يجمعون بين الشيء وعوضه، والضمة التي في(اللهمّ) هي ضمّة المنادى المرفوع، وعدّها ابن جنّي في باب الفرق بين البدل والعوض في

كتابه الخصائص، كما اعترض أبو علي على الفرّاء بقوله:

"ادّعاء يدفعه الأمر الظاهر والقياس المستمر"[54]، ويؤكد ما ذهب اليه في موطن آخر من كتابه (الشيرازيات) :"قال الله تعالى :﴿وَإِذ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاء أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، شارحا هذا الدليل بأنه لو كان التقدير : يا الله آمنا بخير، إن كان هذا هو الحق من عندك، فامطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم، ولاشك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض[55].

المسألة الثامنة عشرة : الاختلاف في دخول لام الابتداء على (كم)

يذهب الفرّاء في توجيه جواب القسم في قوله تعالى :﴿وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ أنه (كم أهلكنا)، أن أصلها : لكم أهلكنا، ثم حذفت اللام ويستدل في ذلك بالآية القرآنية : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾،في السورة بعد قسم الله –عزّ وجل- بالشمس في بداية السورة ، وذلك لطول الكلام ، وكذا الفصل بين القسم وجوابه بقوله تعالى : ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾،وقد غلّط العكبري ما ذهب إليه الفرّاء من تقدير للام في كتابه (التبيان)[56]، مستضيئ في رأيه بقول أبي علي الفارسي : "وهذا الذي ذكره –يعني الفرّاء- غير جائز البتة عندنا، وذلك أنه لا مدخل لشيء من اللاّمات على (كم)، أما التي للابتداء، فتمتنع من الدخول عليها من جهتين"[57].

المسألة التاسعة عشرة : الاختلاف في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل

ذهب الفرّاء إلى جواز العطف على الضمير المرفوع بلا تأكيد أو فواصل مستندا على قوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾، وهذا مذهب الكوفيين ، عكس البصريين الذين لا يجوزونه إلا في الضرورة الشعرية ويجوزونه من غير قبح إذ كان هناك توكيد أو فصل، وهذا ما جعل العكبري يضعّف توجيه الفرّاء بقوله : "وهو ضعيف، إذ لو كان كذلك لقال تعالى : فاستوى هو هو وعلى هذا يكون المعنى فاستويا بالأفق"[58]. ومنه نجد أن تضعيف العكبري صواب كون الكوفيين استندوا في رأيهم على بيت شاذ هو :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى.....مالم يكن وأب له لينالا

والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، أما الآية القرآنية فقد ردّها أبو البركات الأنباري بأن الواو واو حال لا واو عطف[59].

5. خاتمة

وفي خاتمة البحث نذكر أهم النتائج التي خلصنا إليها، من أهمها :

1-رغم أن كتب الإعراب ومعانيه تدرس إعراب القرآن إلا أنها قد تخرج إلى مجالات أخرى متصلة بالإعراب، وأخرى غير إعرابية.

2-اختلاف التوجيهات الإعرابية للآيات القرآنية، كان ناتجا عن اتساع السياقات القرآنية، وهذا تبعا لعلاقة المعنى بالإعراب.

3-المادة الإعرابية، في كتب الإعراب ليست بارزة خالصة للإعراب وإنما هي مبثوثة في ثناياها، لذلك فهي بحاجة إلى الجمع أولا ثم المقارنة بينهم.

4-منهج العكبري النحوي بصري، لذلك نجده يعتمد على السماع وعلى الظاهر ولا يلجأ إلى التأويل إلا نادرا، وهذا ما جعله يتعقب الكوفيين من بينهم الفرّاء، الذي يتطرق إليه بحثي.

5-الفرّاء يعتد بالقياس، ويعتدّ بالتأويل ويتوسع فيه، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفية.

6-يتميز كتاب الفراء بالشرح والتفصيل، في حين يعتمد العكبري في بعض الأحيان إلى الاختصار في الإعراب، وخاصة لما يكون إعراب الآيات متماثلا.

7-إنّ الخلاف النحوي بين العكبري والفرّاء ليس خلافا جوهريا، بل هو خلاف يسير في الفروع لا في الأصول النحوية المشتركة.

8-يلتقي العكبري مع الفرّاء في مسألة التعليل، فكلاهما يسعى إلى التماس العلل، حيثما وجد إلى ذلك سبيلا.

9-الاعتراض دراسة علمية قيّمة، تكشف عن وجهات نظر أكبر النّحاة، وليست ميزانا لتفضيل نحوي عن آخر، فكل واحد استلهم موقفه أو توجيهه الإعرابي من خلال رصيده اللغوي ومذهبه النحوي.

10-كتاب (التبيان في إعراب القرآن) ثروة نحوية ولغوية يجب على الباحثين العناية بها، وتناولها أكثر بالبحث والدراسة.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

الهوامش:

1- أحمد خليل، نظرية النحو القرآني، قواعد وشواهد، دار القبلة الثقافة الإسلامية ط1، 1977، ص 31.

2- ابن جني الخصائص، تح محمد علي نجار، ج1 دار الشؤون العامة، بغداد، ط4، ب ت، ص 25.

3- عبد الكريم محمد الأسعد، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشرق للنشر و التوزيع، الرياض، ط1، 1992، ص 14-15.

4- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، دط، دت، ص 89، وينظر ابن نديم الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص 9.

5- السيوطي، الاقتراح، تح أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976، ص 203.

6- ينظر الطنطاوي، نشأة النحو، تح أسعد محمد عبد الرحمان بن محمد بن

اسماعيل، مكتبة الإحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005، ص 29.

7- أحمد مكي، أبو زكرياء، الفراء ومذهبه في النحو واللغة، كلية الآداب، القاهرة، 1966، ص 278.

8- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987، ج1، ص 21.

9- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، معجم تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دط ، دت، مادة عرض.

10- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق ابراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، مادة عرض.

11- محمد بن يعقوب الفيروزبادي، معجم قاموس المحيط، تحقيق يحي مراد، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، مادة عرض.

12- سورة البقرة، الآية 111.

13- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 105.

14- الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 73.

15- الأخفش، معاني القرآن، ج1، ص 331.

16- الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج1، ص 118.

17- سورة البقرة، الآية 130.

18- سورة النساء الآية 04.

19- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 125.

20- جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط1، 1998، ج1، ص 324.

21- أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 2007، ج1، ص 565.

22- سورة البقرة، الآية 145.

23- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 147.

24-سورة البقرة، الآية 217.

25- العكبري، التبيان، ج1، ص 125.

26- ينظر، الفراء، معاني القرآن، ىج1، ص 79.

27- محمود بن حمزة بن الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ج1، ص 211.

28- سورة آل عمران، الآية 146.

29- العكبري، التبيان، ج1، ص 174.

30- العكبري، التبيان، ج1، ص 174.

31- سورة الأنعام، الآية 40.

32- سورة الأنفال، الآية 59.

33- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص 495.

34- سورة مريم، الآية 01.

35- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 620.

36- سورة مريم، الآية 69.

37- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 879.

38- سورة طه، الآية 131.

39- سورة الحج، الآية 13.

40- العكبري، التبيان، ج2، ص 909.

41- سورة المؤمنون، الآية 20.

42- العكبري، التبيان، ج2، ص 935.

43- أبو ناصر اسماعيل بن حماد الجوهري، وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987، 2142/5.

44- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، 88/2.

45- سورة القصص، الآية 82.

46- العكبري، التبيان، ج2، ص 952.

47- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1998، ص 259.

48- سورة الصف، الآية 12.

49- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 764.

50- السيوطي، همع الهوا مع في شرح جمع الجوامع، تح بدر الغساني، القاهرة، مطبعة الخانجي، 1337هـ، ج2، ص 102-103.

51- سورة الإنسان، الآية 1.

52- أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، المسائل الشيرازيات، تح حسن بن محمود الهنداوي، كنوز إشبيليا، ط1، 2004، ج1، ص 184.

53- البيت لم يعز قائله، وأنشده الفراء في معانيه، ج1، ص 203.

54- أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، ج1، ص 179.

55- أبو علي الفارسي، نفس المصدر، ج1، ص 186.

56- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج2، ص 1096.

57- أبو علي الفارسي، الإغفال، تحقيق عبد الله بن عمر الحاج ابراهيم، المجمع الثقافي، 2003، ج1، ص 106.

58- أبو البقاء العكبري، مصدر سابق، ج2، ص 1186.

59- أبو البركات كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003، ج2، ص 338.

المصادر و المراجع

القرآن الكريم

- أحمد خليل،1977 ،نظرية النحو القرآني، قواعد وشواهد، دار القبلة للثقافة الإسلامية ط1.

-ابن جني ، دت، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج1، دار الشؤون العامة، بغداد، ط4.

-عبد الكريم محمد الأسعد، 1992، الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشرق للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.

-الزجاجي ،دت ،الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، دط، دت، ص 89، وينظر ابن نديم الفهرست، دار المعرفة، بيروت.

-السيوطي ،1976، الاقتراح، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

-ينظر الطنطاوي ، 2005، نشأة النحو، ط1 أسعد محمد عبد الرحمان بن محمد بن اسماعيل، مكتبة الأحياء التراث الإسلامي، ط1.

-أحمد مكي، أبو زكريا،1966، الفراء ومذهبه في النحو واللغة، كلية الآداب، القاهرة.

-العكبري ،1987، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت، ط2، ، ج1.

-الجوهري الصحاح،1987، تاج اللغة وصحاح العربية، تح أحمد عبد الغفور عطار، 1987، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

-السيوطي،1998، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

-الأخفش ،1996، معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

-الكرماني، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

-الأنباري،2003، البيان في غريب القرآن، المكتبة العصرية، ط1.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف لويزة مورد، وآخرون (2021)، الاعتراضات النحوية والصرفية في كتاب (التبيان في إعراب القرآن) للعكبري على الفرّاء ودورها في بلورة الاختلاف المذهبي)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص.ص:141-150